

120696 - إذا اشتري سلعة ودفع الثمن وبقي له شيء لدى البائع

السؤال

هل يجوز للبائع أن يؤجل إرجاع الباقي للمشتري في حالة عدم وجود صرف للعملة ؟ مثال: أن يعطي المشتري ورقة مائة ريال للبائع وذلك لشراء بضاعة بقيمة عشرين ريالاً، فلا يكون لدى البائع صرف، عند ذلك يتفق مع البائع أن يقوم بتأجيل إرجاع البائع للثمانين ريالاً إلى الغد أو حتى إلى فترة قصيرة يتم فيها الافتراق بينهما ، وما الحكم إذا لم يكن هناك افتراق كأن يذهب البائع ليبحث عن الصرف ، أو يذهب إلى صندوق النقود بداخل المحل ؟

الإجابة المفصلة

ما يتركه المشتري لدى البائع في حال عدم وجود صرف لديه ، يعتبرأمانة ، ولا حرج في ذلك ، سواء اتفقا على أخذه بعد زمن يسير أو كثير .

قال في "كتاب القناع" (3/269) : " ولو اشتري فضة بدينار ونصف دينار ودفع المشتري إلى البائع دينارين ليأخذ قدر حقه منه ، فأخذ البائع قدر حقه من الدينارين ، ولو بعد التفرق صح الصرف لحصول التقادب قبل التفرق ، والذي تأخر إنما هو تمييز حقه من حق الآخر ، والزائد من الدينارينأمانة في يد البائع " انتهى بتصريح .

وسائل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء: أفيدكم بأنني صاحب بقالة ، وقد واجهتني مشكلة في البيع ، وهي أنني أحياً إذا جاءني المشتري وأشتري بعض الأشياء وأعطياني مبلغاً فيبقى له باقي ، فإذا لم يكن لدى صرف أي باقي له عندي مبلغ يقول : غالباً آتيك وأخذ الباقي ، مثال ذلك : (إذا اشتري بمبلغ 50 ريالاً يعطيني 100 ، فلا أجد عندي 50 ريالاً ، فيقول : أبقها عندك إلى وقت آخر) ، فهذه - يا سماحة الشيخ - أخبرني بعض الناس أنها صورة من صور الربا ، وأنا لا أستطيع إقناع المشترين ، فأرجو من سماحتكم تزويدني بفتوى خطية عاجلة لكي أكون على بصيرة .

فأجابوا : " ليس في إبقاء المشتري بعض نقوده عند البائع شيء من الربا ؛ لأن هذا من باب البيع واتمان البائع على بقية الثمن ، وليس من باب الصرف .

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآلـه وصحبه وسلم " انتهى .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ، الشيخ عبد الله بن غديان ، الشيخ صالح الفوزان ، الشيخ بكر أبو زيد

"فتاوي اللجنة الدائمة" (180/13).

ومنه يعلم حكم المسألة الثانية وهي : ذهاب البائع لحضور الباقى من داخل المحل ، أو من محل مجاور ، وأنه لا حرج في ذلك ؛ لأن هذا ليس من باب الصرف ، الذي يشترط فيه التقادب ، وإنما هو تمييز للحق ، ورد للمال لصاحبها .

والله أعلم .